Distr.: General
5 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والستون

جنيف، 20 حزيران/يونيه – 1 تموز/يوليه 2022

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التاسعة والستين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 20 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022

إضافة

استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني*

* اعتمده مجلس التجارة والتنمية في 1 تموز/يوليه 2022 خلال دورته التاسعة والستين.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- التعاون التقني هو أحد الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد ويتألف أساساً من بناء قدرات البلدان المستفيدة الطالبة في مجالات خبرة الأونكتاد، على النحو المحدد في الوثائق الختامية للمؤتمرات التي تعقد كل أربع سنوات. ويعتمد عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني اعتماداً كبيراً على نتائج عمل الأونكتاد في إطار الركنين الآخرين، وهما البحوث والتحليلات الاقتصادية وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي. وتعاضد الأركان الثلاثة بعضها بعضاً.

2- وترمي استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني إلى تحديد ما يلي: (أ) الأهداف العامة للتعاون التقني للأونكتاد للفترة التي تبدأ بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)؛ و(ب) سبل تحقيق تلك الأهداف. وستوفر أيضاً الأساس لعملية منهجية ومتينة للتنسيق الاستراتيجي واتخاذ القرارات الاستراتيجية على مستوى الأمانة من أجل التعاون التقني.

3- وسيستمر الأونكتاد من خلال أنشطته للتعاون التقني في مساعدة البلدان النامية، وستظل هذه الأنشطة مدفوعة بالطلب، وستتكيف مع الفرص والتحديات الجديدة، مثل تلك الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة، تمشياً مع عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2) والتحولات التي يدعو إليها العهد.

4- وترد الطائفة الكاملة لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في *مجموعة أدوات الأونكتاد: تحقيق النتائج*، التي يجري استعراضها كل سنتين[1]. وتتضمَّن *مجموعة الأدوات* معلومات عن منتجات الأونكتاد للتعاون التقني التي يُمكن أن تستعين بها البلدان في وضع السياسات، والقواعد التنظيمية، والأُطر المؤسسية من أجل الاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية بما يكفل تحقيق الطموحات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستُنظَّم أدوات التعاون التقني وتُحدَّد محاور تركيزها وفقاً لعهد بريدجتاون. ويسجَّل الطلب الذي تتقدم به الدولة العضو في قاعدة البيانات الخاصة بطلبات التعاون التقني التابعة للأونكتاد.

5- وستوجِّه الاستراتيجيةَ ثلاث عمليات ونتائج رئيسية:

(أ) **عهد بريدجتاون**. سيتحدد التعاون التقني للأونكتاد في المقام الأول استناداً إلى الأولويات البرنامجية الواردة في عهد بريدجتاون وعلى النحو المبين في مقررات مجلس التجارة والتنمية ذات الصلة (انظر الفقرتين 13 و14 أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

(ب) **إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية**. يهدف الإصلاح إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهوية جماعية أقوى ومحددة بشكل أفضل باعتبارها شريكاً جديراً بالثقة ويمكن التعويل عليه ومتماسكاً وخاضعاً للمساءلة وفعالاً في إطار الجهود التي تبذلها البلدان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتمثل الفوائد المتوقعة في تقديم دعم تشغيلي ومشورة في مجال السياسة العامة أعلى جودة وأكثر تكاملاً وبما يلبي الاحتياجات الخاصة للحكومات في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف الإصلاح أيضاً إلى إنشاء منظومة إنمائية داخل الأمم المتحدة تتسم بقدر أكبر من التعاون والاتساق حيث يمكن الجمع بين جميع ولايات الأمم المتحدة ومواردها وكفاءاتها ذات الصلة على الصّعُد العالمي والإقليمي والقطري لدعم خطة عام 2030. وسيعمل الأونكتاد، بغية إدماج وتنسيق أنشطته في مجال التعاون التقني مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد القطري، على تعزيز

(1) UNCTAD, 2020, third edition (United Nations publication, Sales No. E.20.II.D.5, Geneva).

جهوده التنسيقية مع مكتب التنسيق الإنمائي من أجل الاشتراك في تحديد خطط لمساهمات الأونكتاد في عمليات التقييم القطري المشترك وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيتم تعزيز المشاركة والتواصل مع المنسقين المقيمين من أجل فهم الاحتياجات القطرية والأولويات الوطنية فهماً أفضل لنقل المعلومات عن مواطن القوة التي تميّز الأونكتاد وعن أدوات الحلول الإنمائية المتاحة إلى المنسقين المقيمين في منظومة الأمم المتحدة. وسيتم ذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبية واجتماعات للمنسقين المقيمين، بالتنسيق مع مكتب التنسيق الإنمائي. وعلى الصعيد العالمي، سيواصل الأونكتاد أيضاً الإسهام في فرق العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بغية تحديد ما يمكن وضعه من نهُج واستراتيجيات مشتركة ونهُج مصممة خصيصاً.

(ج) **كوفيد-19، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، والصدمات الأخرى ذات الآثار العالمية.** ستظل شكوك ومخاطر عديدة تحوم حول عالم ما بعد الجائحة في الفترة 2022-2024. وفي هذا السياق، ستهدف الاستراتيجية إلى ضمان استمرار الأونكتاد في توفير برامج التعاون التقني المناسبة، وإعادة توظيفها عند الاقتضاء، للتخفيف من الآثار السلبية لكوفيد-19 وغيره من الصدمات التي عانت منها البلدان المستفيدة في مسارها الإنمائي، وإبراز أهمية تمويل الأنشطة المتصلة بتنفيذ البرامج والمشاريع في هذا السياق للممولين المحتملين، بمن في ذلك الجهات المستفيدة نفسها.

6- وتحدد الفروع المتبقية من هذه الوثيقة محاور تركيز الأونكتاد بالنسبة إلى أنشطة التعاون التقني في المستقبل، وتجيب عن الأسئلة التالية: لماذا تحتاج البلدان إلى التعاون التقني للأونكتاد (الأساس المنطقي)، وما هي مكوناته (النطاق)، وكيف سيتم تنظيمه (المبادئ التوجيهية والطرائق والأشكال الرئيسية)، وكيف سيموَّل (جمع الأموال)، وكيف سينفَّذ (ترتيبات التنفيذ)، وأخيراً، كيف يتم رصد تنفيذ التعاون التقني للأونكتاد والإبلاغ عنه وتقييمه.

أولاً- الأساس المنطقي

7- قدم الأونكتاد مساعدة تقنية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات البلدان النامية منذ إنشائه تقريباً. وقد أولي اهتمام خاص دائماً لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان التي لديها أكبر الاحتياجات والتي تعاني من مواطن ضعف كثيرة.

8- وتمشياً مع عهد بريدجتاون، وهو الوثيقة الختامية للأونكتاد الخامس عشر، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في بربادوس، فإن الهدف من التعاون التقني للأونكتاد هو دعم البلدان النامية، من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية، لكي تتكيف مع الفرص والتحديات الجديدة في مجالي التجارة والتنمية والقضايا المترابطة[2]. وسيدرج الأونكتاد الاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة في مشاريعه للتعاون التقني، تمشياً مع سياسات الأمم المتحدة المنطبقة.

9- ويقدم الأونكتاد تحليلات عالية الجودة وقائمة على الأدلة وتوصيات في مجال السياسة العامة تستهدي بها السياسات الوطنية والإقليمية والدولية. واستناداً إلى هذه التحليلات، ومن أجل دعم تنفيذ قواعد وإجراءات جديدة في مجالي التجارة والاستثمار والمسائل ذات الصلة، تبني المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد القدرات التي تحتاج إليها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتّبِع الأونكتاد في ذلك نهجاً غير موحد ومرناً وقابلاً للتكيف مع الاحتياجات.

(2) TD/541/Add.2، الفقرة 116.

10- ويكون التعاون التقني للأونكتاد محدد الأهداف حسب الأنشطة المشمولة في ولاية المنظمة ومصمماً وفقاً لاحتياجات المستفيدين. ويشمل المانحين والشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة ويرمي إلى تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس يتم تعميمها بين أصحاب المصلحة من مختلف البلدان وتقاسمها معهم. وستؤكد الحوارات مع الشركاء باستمرار على أهمية النتائج المستدامة والبرامج المتعددة التخصصات والمتعددة السنوات والتمويل. وستهدف الحوارات مع المانحين أيضاً إلى إذكاء الوعي بالمجالات التي تحتاج فيها الدول الأعضاء المستفيدة إلى المساعدة التقنية، من أجل تحقيق أفضل توازن ممكن بين هذه الاحتياجات وأولويات المانحين وقدراتهم.

11- ويهدف التعاون التقني للأونكتاد إلى مضاعفة الآثار المتوخاة باعتماد نهُج متكاملة وتنسيق عمليات التعاون التقني داخلياً ومع الحكومات، بالتعاون الوثيق مع الأفرقة القطرية، وفقاً لمقتضيات إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما مع المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

12- وفي عهد بريدجتاون، طلبت الدول الأعضاء إلى أمانة الأونكتاد أن تعد "استراتيجية شاملة ومتسقة للتعاون التقني" "تحدد مجالات تركيز الأونكتاد بالنسبة لأنشطة التعاون التقني المستقبلية في إطار ولايته"[(3)]. وقد صيغت الوثيقة الحالية استجابةً لهذا الطلب. وهي تستند إلى المناقشات والمداولات التي جرت بين الدول الأعضاء على مدى السنوات القليلة الماضية في سياق الفرقة العاملة، فضلاً عن المشاورات الرسمية وغير الرسمية التي أجريت بين الأمانة والدول الأعضاء.

ثانياً- النطاق

13- يتحدد نطاق التعاون التقني للأونكتاد حسب أولويات برنامج عمله، على النحو المبين في عهد بريدجتاون وكما هو وارد في المقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس التجارة والتنمية، وكذلك في نتائج المؤتمرات والولايات العالمية ذات الصلة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

14- ويؤكد عهد بريدجتاون دور الأونكتاد بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة المعني بالمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ويكلّف الأونكتاد بمواصلة عمله من خلال أركان عمله الثلاثة: البحوث والتحليلات الاقتصادية؛ وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي؛ والتعاون التقني. ويَذكر العهد أيضاً أربعة تحولات رئيسية مطلوبة من أجل عالم أكثر مرونة وشمولاً واستدامة. ومن المقرر أن يسهم الأونكتاد في هذه التحولات، وهي تحديداً: (أ) تحويل الاقتصادات عن طريق التنويع؛ و(ب) التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وأقدر على الصمود؛ و(ج) تحقيق تحوّل في سبل تمويل التنمية؛ و(د) تحويل تعددية الأطراف، عن طريق تركيز الأنشطة المنوطة به وتجنب الازدواجية مع عمل الكيانات الأخرى ذات الصلة.

15- وتكمن الميزة النسبية للأونكتاد وتكامله مع شركاء التعاون الذين لديهم وجود قطري في قدرة تلك الميزة النسبية على إيجاد حلول وأدوات، بالاشتراك مع شركائه، بهدف: (أ) تحديد سياسات للتحول الهيكلي للاقتصادات من منظور إنمائي؛ و(ب) اقتراح أدوات لحسن التدبير يمكن تكييفها حسب احتياجات المستفيدين (الحلول القائمة على البرامجيات، والأطر التنظيمية، والإصلاح المؤسسي والصكوك القانونية، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة). وتثري الخبرات والممارسات الجيدة المتراكمة على مر السنين الدعمَ الذي يوفره الأونكتاد للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(3) المرجع نفسه، الفقرة 115.

وتشكل جزءاً من هذا الدعم، كما تغذي ركنيْ العمل الآخريْن، وهما البحوث والتحليلات الاقتصادية وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي.

16- وستحرص أمانة الأونكتاد على إدماج طائفتها المتجددة من سبل التعاون التقني في مجموعة *أدوات الأونكتاد*، وفقاً للفرعين باء ودال من الفصل الرابع من عهد بريدجتاون، وستحدد بوضوح محاور تركيز الأنشطة المحتملة.

17- ومن حيث النطاق الجغرافي، سيدعم الأونكتاد، في إطار تنفيذ أنشطته للتعاون التقني، أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، مع مراعاة التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل أيضاً.

ثالثاً- المبادئ التوجيهية والطرائق

18- سيركز التعاون التقني للأونكتاد على تنمية القدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية للنهوض بالقدرات التصديرية للبلدان المستفيدة. وسوف تسترشد الأنشطة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعهد بريدجتاون، ولا سيما الفرع دال من الفصل الرابع المعنون "برنامج عمل الأونكتاد"، فضلاً عن التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات العالمية.

19- وانطلاقاً من التركيز على تنمية القدرات، سيتسم التعاون التقني للأونكتاد بالسمات التالية:

(أ) سيكون مدفوعاً بالطلب وسيدعم احتياجات وأولويات المستفيدين وسيستند إليها، وسيتبع الأولويات التي يحددها شركاء التمويل وسيكون متفقاً مع عهد بريدجتاون. وما فتئت أمانة الأونكتاد تؤدي دور "التنظيم" و"الدعوة" على حد سواء، وستواصل الاضطلاع بهذا الدور في الفترة 2022-2024، دعماً للجهود الرامية إلى التوفيق بين احتياجات البلدان وأولويات المانحين. ومتى أمكن ذلك، ستدعم أمانة الأونكتاد إقامة روابط بين مختلف أولويات عهد بريدجتاون وستشجع على ذلك؛

(ب) سيكون موجهاً نحو تحقيق النتائج، بغية زيادة أثر أنشطة التعاون التقني إلى أقصى حد. وسيطبق الأونكتاد منهجية الإدارة القائمة على النتائج طوال دورة حياة مشاريعه للتعاون التقني وسيجري تقييمات لاحقة، إن أمكن ذلك، في الأجل الطويل؛

(ج) سيصمَّم وينفَّذ بطريقة تكفل أخذ المستفيدين بزمام الأمور وتدعم جهود التنمية الوطنية؛

(د) سيتم تنسيقه مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتهم، على النحو المبين في وثائق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة؛

(هـ) سيجري تصميم البرامج وصياغتها وتنفيذها بالتشاور الوثيق مع المستفيدين وشركاء التمويل، وبالتعاون والتفاعل مع الوكالات الشريكة الدولية والإقليمية والمحلية، حيثما اقتضى الأمر؛

(و) سيستهدف الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، مثل القدرات البشرية والمؤسسية، والقدرات الإنتاجية والتنويع، والتحديات المتعلقة بالبيئة والديون والرقمنة؛

(ز) سيولى اهتمام خاص لهدف استدامة المشاريع والبرامج وشمولها وقدرتها على تحقيق الانتعاش؛

(ح) بغية زيادة فعالية أنشطة التعاون التقني وتعزيز أثرها، سيُعتمد نهج محكم التسلسل في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة تجسِّده أطر منطقية.

20- وسيُؤخذ بنهج متكامل لتنفيذ التعاون التقني على صعيدي الأونكتاد وعلى الصعيد المشترك بين المؤسسات:

(أ) على صعيد الأونكتاد، ومن خلال زيادة التعاون فيما بين الشُّعب، سيتيح النهج المتكامل توفير التعاون التقني وتنمية القدرات في مجالات خبرة الأونكتاد على أساس موحد وكلي ومتعدد التخصصات. وسيكفل ذلك مزيداً من الاتساق في عمل الأونكتاد ويقلل من التدخلات المبعثرة. وستؤدي لجنة للتعاون التقني (انظر الفقرة 32) دوراً هاماً في التعاون فيما بين الشُّعب؛

(ب) على الصعيد المشترك بين المؤسسات، سيسعى الأونكتاد إلى تعزيز التعاون وزيادة الأنشطة المشتركة مع الوكالات الأخرى التي تقدم المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار، ولا سيما مع الكيانات التي تشكل جزءاً من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية (الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية)، فضلاً عن البنك الدولي والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيكون الهدف الرئيسي من تعاون الأونكتاد مع مقدمي التعاون التقني الآخرين في مجالي التجارة والاستثمار هو زيادة أثر العمليات إلى أقصى حد وزيادة أوجه التكامل بين المؤسسات، بغية الاستفادة من خبراتها الفنية وبرامج التعاون الخاصة بكل منها في الميدان، مع مراعاة ولايات كل منها ومزاياها النسبية، وزيادة التآزر وتجنب الازدواجية التي لا لزوم لها.

21- ووفقاً للاحتياجات المحددة في كل حالة، وكذلك للموارد البشرية والمالية المتاحة، ستشجَّع الأنشطة الإقليمية والأقاليمية التي يمكن أن يستفيد منها عدد أكبر من المستفيدين.

22- ورهناً بتوافر الموارد البشرية والمالية، سيتم تكثيف الأنشطة التي تنفَّذ على الصعيد القطري. وينطبق ذلك بوجه خاص على مواضيع وطرائق التعاون التقني التي تتطلب عمليات مصممة خصيصاً وطويلة الأجل ومكثفة تركز على البلد، وفقاً لمصالح المستفيدين والتزامهم بدعم عملية ما.

رابعاً- المبادئ التوجيهية والطرائق

23- سيتمحور التعاون التقني للأونكتاد حول تحليل السياسات وتنمية القدرات المؤسسية وتنمية القدرات البشرية. وفيما يتعلق بأشكال التعاون التقني، سيشمل التعاون التقني للأونكتاد، ضمن أنشطة أخرى، ما يلي:

(أ) الخدمات الاستشارية على الصُعُد القطري ودون الإقليمي والإقليمي؛

(ب) استعراض السياسات في مجالات التجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار، التي تستتبع تقديم توصيات في مضمار السياسة العامة وتوفير الدعم لتنفيذها، فضلاً عن المتابعة والتقييم؛

(ج) دعم الموارد البشرية وبناء المؤسسات:

'1' وضع حلول تقوم على البرامجيات وتقديم المشورة والتدريب بشأن تطبيقها واستخدامها من جانب البلدان المستفيدة (مع التركيز بوجه خاص على البرامجيات المفتوحة المصدر)؛

'2' تطوير تجميع البيانات وبنية البيانات؛

(د) تبادل الخبرات في المجال الإنمائي؛

(هـ) دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

(و) أنشطة التدريب التي تسعى إلى تعزيز القدرات التدريبية والبحثية المحلية، فضلاً عن حلقات العمل التدريبية المخصصة، بما في ذلك توفير التدريب على المفاوضات؛

(ز) نشر المعلومات عن التجارة والتنمية والاستثمار والمسائل ذات الصلة استناداً إلى قواعد بيانات الأونكتاد في البلدان النامية، لكي تستخدمها الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني.

24- وسيتم تكييف كل برنامج و/أو مشروع للتعاون التقني مع احتياجات المستفيد ويمكن أن يتضمن شكلاً أو أكثر من أشكال التعاون المذكورة أعلاه.

خامساً- جمع الأموال

25- دعماً للأهداف الطويلة الأجل في مجال تنمية القدرات، ستعمل الأمانة جنباً إلى جنب مع البلدان المانحة والمستفيدة للتحقق من أن الموارد البشرية والمالية المخصصة لتنفيذ التعاون التقني للأونكتاد قابلة للتنبؤ بها ومستدامة بما فيه الكفاية.

26- ولهذا الغرض، ستُعطى الأولوية للأنشطة الطويلة الأجل والمستدامة والموحدة، ولا سيما من خلال المشاريع المشتركة بين الشُّعب القائمة على الأولويات المواضيعية المذكورة أعلاه، على النحو المبيّن في برنامج عمل الأونكتاد والوثائق الختامية للأونكتاد الخامس عشر. وسيُنظر في اتباع استراتيجيات محددة لعدد من المشاريع التي قُدمت بالفعل ولم تموَّل بعدُ، وفقاً لنتائج الأونكتاد الخامس عشر.

27- ونظراً لاستمرار الاحتياجات التمويلية لتغطية طلبات التعاون التقني للأونكتاد، ستكثف الأمانة جهودها الرامية إلى تمويل الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء عن طريق المانحين الحاليين، وبالتوازي مع ذلك، ستوسع قاعدة المانحين، لا سيما عن طريق الاتصال ببلدان ومؤسسات مانحة جديدة، فضلاً عن المؤسسات والشركاء من القطاع الخاص، وستستكشف أوجه التآزر الممكنة مع المؤسسات الأخرى. وسيتولى تنسيقَ جمع الأموال لبرامج ومشاريع التعاون التقني للأونكتاد أحد كبار الموظفين في مكتب الأمينة العامة للأونكتاد، وبالتعاون الوثيق مع الشُّعب ولجنة التعاون التقني (انظر الفقرة 32).

28- ومن شأن هذا النهج المنهجي الجديد الذي يشرف عليه مكتب الأمينة العامة للأونكتاد أن يمكّن من بناء ثقافة مشتركة للتعاون التقني ونهج موحد ومنسق فيما بين مختلف المانحين، دون فقدان ما تراكم من الخبرة والمعرفة داخل الشُّعب.

29- وستتاح للدول الأعضاء فرصة استعراض جهود الأونكتاد لجمع الأموال في دورات الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي المكرسة للتعاون التقني.

سادساً- ترتيبات التنفيذ

30- سيستعرض مجلس التجارة والتنمية أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، بما في ذلك فعاليتها من حيث التكلفة. وستساعده في هذه المهمة الفرقةُ العاملة التي ستجتمع لهذا الغرض قبل انعقاد المجلس مباشرةً.

31- ولضمان التكامل الفعال بين العمل التحليلي والتعاون التقني، يُعهد بالمسؤولية عن إعداد المشاريع وتنفيذها إلى الكيان التابع للأمانة المسؤول عن برنامج العمل. وسيضطلع قسم التعاون التقني التابع للأونكتاد بالمسؤولية عن كفالة الاتساق العام لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة وتنفيذ الاستراتيجية. وسيكلَّف القسم أيضاً بإعداد تقرير الاستعراض السنوي لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها، التي سيشمل فرعاً عن تنفيذ هذه الاستراتيجية.

32- وستكون لجنة التعاون التقني هي الآلية المشتركة بين الشُّعب المكلفة بما يلي: (أ) النهوض بالتعاون فيما بين الشُّعب وبلورة منظور شامل على نطاق الأونكتاد؛ و(ب) تعزيز الشفافية، والتآزر، والفعالية من حيث التكلفة؛ و(ج) تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تصميم التعاون التقني للأونكتاد وإنجازه وجمع الموارد اللازمة لتمويله.

33- ويتمثل الهدف النهائي للجنة التعاون التقني في تعزيز جوانب الكفاءة والفعالية والشفافية والمسؤولية فيما يتعلق بالتعاون التقني للأونكتاد. وستغتنم الأمينة العامة الفرصة لتنشيط ترتيب التعاون التقني، مع الحرص على أن يحظى هذا الجهد بدعم الإدارة العليا تحت قيادة نائبة الأمينة العامة، بحيث يكون التعاون التقني موجهاً توجيهاً هادفاً واستراتيجياً.

سابعاً- رصد التنفيذ والإبلاغ عنه

34- سيجري رصد المشاريع والبرامج على أساس مستمر لمعرفة أثرها الإنمائي، ولا سيما من منظور تنمية القدرات الوطنية، بما في ذلك القدرات البشرية والمؤسسية (والإنتاجية)، وتقييم مدى استدامتها وفعاليتها من حيث التكلفة. وبالنسبة إلى البرامج، سيُنظر أيضاً في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالسياسات وفعاليتها. وتيسيراً لذلك، سيضع موظفو المشاريع أهدافاً قابلة للقياس امتثالاً للحد الأدنى من متطلبات الأونكتاد فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج عند بدء المشاريع. ويشمل ذلك المقاييس ومؤشرات الإنجاز في مرحلة صياغة المشروع التي سترسي أيضاً الأساس لتقييم المشاريع.

35- وقد اعتمد الأونكتاد في عام 2021 الحل المتكامل الذي وضعته الأمم المتحدة للتخطيط والرصد والإبلاغ على نطاق الأمانة العامة، وهو حل شامل يمكّن مديري البرامج من تخطيط ورصد الأعمال الفنية والموارد، استناداً إلى أنشطة ومهام وجداول زمنية محددة.

36- ويستخدم الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ منهجية الإدارة القائمة على النتائج، مما يتيح إقامة روابط واضحة بين الموارد وأطر النتائج، وتحسين إدارة عمليات الأمم المتحدة اليومية، بما في ذلك إدارة الأنشطة الفنية والبرنامجية بالإضافة إلى العمليات الإدارية. وسيعتمد الأونكتاد وظائف ونماذج جديدة (ولا سيما وظيفتيْ الرصد والإبلاغ) لدى نشرها من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتهدف الأمانة إلى أن يوفر الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ معلومات على مستوى المؤسسة، من خلال لوحات المتابعة، تسمح برصد التقدم المحرز في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وقياس النتائج المتحققة.

37- وستمارس الأمانة رقابة صارمة على الجودة من خلال التقيد بمعايير للجودة توضع بطريقة مشتركة في مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها.

ثامناً- التقييم

38- ستخضع مشاريع وبرامج مختارة لتقييم مستقل بالاتفاق مع كل من البلد المستفيد (أو البلدان المستفيدة) والمانح (المانحين). وستدرس التقييمات نتائج الأنشطة وأثرها في ضوء الأهداف المرسومة لها وستقترح توصيات عملية لمعالجة أوجه القصور. وفي كل عام، ستنظر الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دراسة متعمقة عن برنامج للتعاون التقني يتم اختياره من بين برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، لتسليط الضوء على نطاق مجالات وأنشطة التعاون التقني ومحاور تركيزها.